Egyptian J. Desert Res., 55, No.2, 389-403 (2005)

رضا السكان عن خدمات بعض المنظمات الأهلية في تنمية بعض المحافظات الصحراوية بجمهورية مصر العربية

على فتحي أحمد
قسم بحوث المجتمع الريفي - مركز بحوث الصحراء - المطرية - القاهرة - مصر.

تعتبر الجمعيات الأهلية حلقة اتصال بين النظام السياسي للدولة وبين الأفراد والجماعات، ولديها مجالا رحبا لملء الفراغ الناتج عن انحسار دور الحكومة التنموي، فضلا عن كونها وسيلة فعالة لتجميع المشاركة الشعبية ومواجهة الاثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، وإشباع الاحتياجات الإنسانية سواء العاطفية أو الروحية أو الاقتصادية أو الثقافية.

ونظراً لاهتمام الجمعيات الأهلية ببعض القطاعات السكانية، وتوجيه المزيد من الاهتمام لتوفير الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتنظيم الأسرة وعمالة الأطفال وتلوث البيئة، ولذلك صار من الضروري إجراء المسوح والدراسات للتعرف على المنظمات غير الحكومية العاملة في المحافظات الصحراوية، والأنشطة التنموية التي تقوم بها، وضرورة التعرف على مستوى فعاليتها في أداء أدوارها التنموية، وتحديد المعوقات التي تعترض قيام هذه المنظمات بأداء الأدوار المنوطة بها والإلمام بمواطن الخلل، بغية الوصول إلى أساليب معالجتها وتحديد التغييرات اللازمة لزيادة فعاليتها في دعم التنمية الريفية. ولذا تهدف هذه الدراسة الى:

١- التعرف على الوضع الراهن للمنظمات غير الحكومية الصحراوية وذلك من خلال التعرف على:
   أ- درجة رضاء السكان المبحوثين عن الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات.
   ب- المشاكل التي تواجه المنظمات الأهلية في عملها التنموي من وجهة نظر رؤساء هذه المنظمات، وتلك التي يقابلها الأهالي في تعاملهم مع هذه المنظمات.
٢- التعرف على العوامل المرتبطة بدرجة رضا الجمهور المستهدف من خدمات المنظمات غير الحكومية.
٣- التعرف على العوامل المرتبطة بقدرة رؤساء المنظمات غير الحكومية في أداء أدوارهم التنموية وتحديد ما يقابلهم من صعوبات.

وقد تم اختيار ثلاث محافظات بطريقة عشوائية بسيطة، وهى محافظات شمال سيناء وجنوب سيناء ومحافظة مطروح، وتم اختيار ثلاث مراكز من كل محافظة بطريقة عشوائية بسيطة أيضا ودراسة المبحوثين من أرباب الأسر وكذلك رؤساء المنظمات غير الحكومية حيث بلغت جملة المبحوثين من أرباب الأسر ١٨٢ مبحوثا تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة من بين جمهور المستفيدين من خدمات هذه المنظمات، مقابل ٧٥ مبحوثا من رؤساء هذه المنظمات محل الدراسة تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة أيضا.

وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في رضا المبحوثين عن خدمات المنظمات غير الحكومية محل الدراسة وأن أهم المشاكل التي تواجه هذه المنظمات هي عدم توفر التمويل الكافي وضعف مشاركة أفراد المجتمع المحلى في دعم أنشطتها فضلا عن عدم توفر المكان الملائم كمقر لهذه المنظمات.

وأن هناك علاقة دالة على مستوى معنوية ٠,٠١ لخصائص المبحوثين التي تتمثل في عدد سنوات التعليم الرسمي وإجمالي الدخل السنوي والمشاركة الاجتماعية الرسمية، وكذلك وجود علاقة دالة على مستوى معنوية ٠,٠٥ لخصائص المبحوثين التي تتمثل في نوع الحيازة الزراعية والسماع عن المنظمات الأهلية، ورضا المبحوثين عن خدمات المنظمات غير الحكومية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالنسبة لعينة رؤساء مجالس الإدارات فقد وجدت علاقة دالة على مستوى معنوية ٠,٠١ للمتغيرات التي تتمثل في مدى مناسبة المبنى ومناسبة عدد العاملين وخبراتهم وكفاية الميزانية لأداء وظائف المنظمة مقابل علاقة دالة على مستوى معنوية ٠,٠٥ للمتغيرات التي تتمثل في عدد أعضاء الجمعية العمومية وعدد أعضاء مجلس الإدارة وعدد العاملين بالمنظمة وقدرتها على تحديد ما يقابلها من مشكلات.

الكلمات الدالة: المنظمات الأهلية التطوعية - المجتمعات الصحراوية - تنمية اجتماعية- شمال سيناء- جنوب سيناء- مطروح.

المقدمـــــــــة

تعتبر الجمعيات الأهلية حلقة الاتصال بين النظام السياسي للدولة وبين الأفراد والجماعات، باعتبارها تلعب دورا فعالا في تمثيل الجماعات المختلفة وتعبر عن رغباتهم وأهدافهم، خاصة في ظل تغير دور الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يفرض الاعتراف بدور الجمعيات الأهلية وتدعيم مشاركتها بفاعلية مع الحكومة والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فضلا عن دورها في ترسيخ قيم الثقافة المؤسسية والتراث الثقافي وحسن إدارة الصراعات السياسية في ظل التحولات التي تحدث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعل هناك فرصة أمام الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لملء الفراغ الناتج عن انحسار دور الحكومة التنموي بالرغم من كونها بحكم تعريفها ونظام عملها مؤسسات غير حكومية لا تهدف إلى تحقيق نفوذ سياسي كما أنها لا تهدف إلى الربح بل القيام بأعمال تنموية اجتماعية وخيرية عبد العظيم (٢٠٠٢: ص ٢٠١).

ويشير المحللون إلى أن المنظمات غير الحكومية هي الوسيلة الفعالة لتجميع واحتواء المشاركة الشعبية وتدعيم عملية التنمية، وأنها البديل عن قصور إمكانات الدولة عن أداء الخدمات الأساسية، وهى الوسيلة لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ولتقوية المجتمع المدني، ويمكنها أن تلعب دورا هاما وفعالا في إشباع الاحتياجات الإنسانية سواء العاطفية أو الروحية أو الاقتصادية أو الثقافية، كما إن لها دورا كبيرا في عمليات الضبط الاجتماعي والرقابة والتنشئة الاجتماعية، فهي تقوم بتوفير حاجات السكان الفعلية وتوفر الكثير من الموارد التي يمكن تعبئتها وتوظيفها في الأنشطة التنموية، مما يخفف العبء الواقع على الأجهزة الحكومية، ففي أمريكا على سبيل المثال ساهمت المنظمات غير الحكومية بداية من منظمة The grange عام ١٨٦٧ في النهوض بالريف الأمريكي، من خلال نشر الأساليب الزراعية الحديثة، وإتباع الطرق الثرائية والتسويقية التي تساعد على تقليل التكاليف، ومد السكان الريفيين بالمعارف العلمية في كافة المجالات، وتحسين الحياة المنزلية اقتصاديا واجتماعيا وإزالة الخلافات بين المواطنين، وتأييد التشريعات والقوانين التي من شانها العمل على رفع مستوى السكان الريفيين وتحسين حياتهم الهلباوى (١٩٩٨: ص ٣٠٢).

مشكلة البحث وأهميته

تؤكد الكثير من الدراسات تخلف مستوى الخدمات في القرية المصرية، ونقص عدد المنظمات الأهلية، كما أن سكان الريف المصري يتصفون بقلة الوعي ويعانون عدم توفر الإمكانيات وعدم التنسيق وتضارب الاختصاصات وضعف المشاركة، وهذا الوضع لم يعد مقبولا في ظل التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري في الوقت الحالي، والتي أدت إلى طرح قضايا المنظمات التطوعية، ودفعها إلى بؤرة الاهتمام مما يوجب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ضرورة الاهتمام العلمي بدراسة تلك المنظمات والتعرف على فعاليتها وكفاءتها عزوز وأحمد (١٩٩٨: ص ٢٦٦).

كما يرجع الاهتمام بالمنظمات الأهلية إلى طبيعة الهيكل السكاني في مصر، وتزايد الاهتمام من قبل هذه المنظمات ببعض القطاعات السكانية، كالأطفال والمرأة والمسنين وتوجيه المزيد من الاهتمام بالخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتنظيم الأسرة وعمالة الأطفال وتلوث البيئة، ولذا بات من الضروري إجراء المسوح والدراسات للتعرف على المنظمات غير الحكومية العاملة في المحافظات الصحراوية، والأنشطة التنموية التي تقوم بها وضرورة التعرف على مستوى فعاليتها في أداء أدوارها التنموية، وتحديد المعوقات التي تعترض قيام هذه المنظمات بأداء الأدوار المنوطة بها، والإلمام بمواطن الخلل بغية الوصول إلى أساليب معالجتها، وتحديد التغييرات اللازمة لزيادة فاعليتها في دعم التنمية الريفية الهلباوى (١٩٩٨: ص ٥).

ترجع أهمية هذه الدراسة واهتمامها بدراسة تقييم المواطنين لخدمات تلك المنظمات، من خلال قياس درجة رضاهم عنها والتعرف على أهم المشكلات التى يواجهونها في تعاملهم مع هذه المنظمات، مما يفيد في التعرف على درجة إحساس المواطنين بالخدمات التي تقدم لهم ومن جهة أخرى تعطى صورة حقيقية للمسئولين عن كفاءة تلك المنظمات وفاعليتها، مما يمكن من وضع السياسات والبرامج الملائمة لتحسين أداء تلك المنظمات وحل المشكلات التي تواجهها، والذي ينعكس بالضرورة على رفاهية المواطنين والمجتمع عزوز وأحمد (١٩٩٨: ص ٢٦٧).

ومما لاشك فيه أن من المؤشرات الأساسية لتقدم المجتمع ونهضته في العصر الحديث – خاصة في ظل سياسة التحرر الاقتصادي – وجود المنظمات التنموية فيه، فالمجتمعات الحديثة هي مجتمعات المنظمات، مع الأخذ في الاعتبار أن العبرة ليست بأعداد المنظمات الموجودة وبكثرة عددها، ولكن بقدرة هذه المنظمات على أداء دورها التنموي في المجتمع الذي توجد فيه، الأمر الذي اقتضى ضرورة أجراء هذه الدراسة، بحيث تعطى صورة حقيقية للمسئولين عن ماهية تلك المنظمات، ومدى قيامها بالخدمات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية وتطويرها، مما يمكن من وضع السياسات والبرامج الملائمة لتحسين أداء تلك المنظمات، وحل المشكلات التي تواجهها والذي ينعكس بالضرورة على رفاهية المواطنين والمجتمع.

أهداف البحث

١- التعرف على الوضع الراهن للمنظمات غير الحكومية (الأهلية) بالمجتمعات الصحراوية وذلك من خلال التعرف على:
   أ- مدى استفادة السكان من المنظمات الأهلية القائمة ودرجة رضاهم عن خدماتها.
   ب_ المشاكل والمعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية في عملها التنموي بالمجتمعات المحلية من وجهة نظر رؤساء هذه المنظمات، وتلك التي يقابلها الأهالي في تعاملهم مع هذه المنظمات كمؤشر لمدى أداءها لعملها بكفاءة.
٢- التعرف على العوامل المرتبطة بدرجة استفادة ورضا الجمهور المستهدف من أنشطة وخدمات المنظمات الريفية غير الحكومية.
٣- التعرف على العوامل المرتبطة بقدرة رؤساء المنظمات غير الحكومية في أداء أدوارهم التنموية وتحديد ما يقابلهم من صعوبات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإطار النظري والدراسات السابقة

نشأت فكرة الجمعيات الخيرية كتنظيمات غير حكومية قامت على ركيزة من رغبة الأهالي في التعاون لعمل الخير مع مطلع القرن التاسع عشر بظهور الجمعيات الدينية، والتي تلاها الجمعيات الثقافية، ثم تطورت مجالاتها المختلفة لتشمل مناحي الحياة المختلفة خاصة مع تزايد السكان وظهور عدد من المشكلات الاجتماعية الهلباوى (١٩٩٨: ص ٧٢-٧٩).

ويشير بارسونز Parsons إلى أن المنظمة الاجتماعية باعتبارها وحدات اجتماعية تقام وفقا لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافا محددة، في حين يرى Rogers and Shomaker على أنها نظام اجتماعي أنشئ بقصد إنجاز أهداف مقررة سلفا من خلال تسلسل للسلطة وتقسيم للعمل وقواعد تحكم سلوك الأعضاء الهلباوى (١٩٩٨: ص ١١).

وللمنظمات الاجتماعية دور هام في التنشئة الاجتماعية للأفراد، وتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وإشباع الاحتياجات المتنوعة للأفراد عكرش (٢٠٠٢: ص ٢٨).

والمنظمات الأهلية هي "التجمعات الشعبية المنظمة في إطار رسمي معترف به قانونيا ويؤسسها أبناء المجتمع المحلى نظرا لاقتناعهم بحاجتهم إليها، كي تقوم بأدوار ووظائف اجتماعية معينة تشبع أو تسد حاجات تتطلبها مناشط حياتهم" يسرى (٢٠٠٣: ص ٣١).

وللمنظمات غير الحكومية وظائف تتمثل في العمل على رفع كفاءة استغلال موارد المجتمع ومواجهة مشكلاته، وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع والحث على المشاركة الهلباوى (١٩٩٨: ص ٤).

وللمنظمات غير الحكومية مبادئ عمل تتمثل في الالتزام بقيم الخدمة الاجتماعية، والحرص على حاجات المجتمع والالتزام بأهداف المنظمة ومراعاة ثقافة المجتمع والاهتمام بإقامة علاقات عمل فعالة وهادفة بين الإدارة والمنظمة وجمهور المستفيدين من خدمات المنظمة، فضلا عن الحرص على مبدأ المشاركة ووجود قنوات مفتوحة للاتصال وتحمل مسئولية القيادة، والتنظيم والتخطيط المستمر وتنسيق الأعمال فيما بين الأشخاص، والعمل على توظيف الموارد والإمكانيات لتدعيم عملية التغيير والنمو المستمر، فضلا عن الحرص على مبدأ التقييم المستمر للبرامج حتى تتحقق الأهداف يسرى (٢٠٠٣: ص ٤٤).

والعلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة تفسرها نظريتان، أحداهما ترى بأنه في حالة عدم قدرة الحكومة مقابلة احتياجات المواطنين، فأن المنظمات غير الحكومية تكمل مثل هذه الخدمات وتتوسع فيها وتحسنها وهى ما تعرف بنظرية امتداد السلم، وثانيهما ترى بقيام كل من الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية معا على تنفيذ الخدمات في كافة الميادين وهو ما يعرف بنظرية الأعمدة المتوازية، وهذا التصور يناسب الدول محدودة الدخل أو الناميه، وذلك على عكس التصور السابق الذي يناسب المجتمعات ذات الوفرة في الموارد الاقتصادية الهلباوى (١٩٩٨: ص ٤٠-٤١).

وتحدد نظرية الإدارة العلمية معايير للأداء تؤدى إلى رفع الإنتاجية من خلال تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نظرية التقسيم الإداري قد اهتمت بالمشاكل التنظيمية الناشئة عن تقسيم العمل عكرش (٢٠٠٢: ص ٥٧).

وتتخذ العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة نماذج تراوحت من محاولات الاحتواء وصولا إلى ممارسة الإكراه من خلال التسجيل والرقابة - التنسيق والاختيار وإعادة التنظيم والحل والمصادرة الأفندي (١٩٩٨: ص ٢٤-٢٩).

ويعتبر نقص التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المنظمات غير الحكومية، ولذا تسعى هذه المنظمات إلى زيادة مواردها التمويلية من المانحين الأجانب سواء كانوا دولا أو منظمات أو وكالات، في الوقت الذي يجب أن تحرص فيه هذه المنظمات على تنويع مصادر التمويل والتركيز على الموارد المحلية الأفندي (١٩٩٨: ص ١٤٩-١٥٤).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن هناك بعض النظريات التي تفسر أسباب نشأة المنظمات غير الحكومية، ومنها نظرية عدم التجانس الاجتماعي، والتي تقول بأن حدوث أي تغييرات اجتماعية أو اقتصادية أو ديموجرافية في المجتمع تؤثر على تنوع السكان وخصائصهم من جهة، وتنوع احتياجاتهم من جهة أخرى، وتسبب مناخ من عدم التنظيم بين أفراد المجتمع مما يدفع أفراد المجتمع إلى العمل معا لتحقيق تنظيم وتوازن المجتمع من خلال نشأة المنظمات غير الحكومية، في حين تقول نظرية الفعل الاجتماعي الطوعي بتوجه الأفراد إلى إنشاء منظمات غير حكومية، لاعتقادهم بأن هذه المنظمات سوف تساعدهم في تحقيق أهدافهم أكثر من غيرها من الوسائل المتاحة لديهم، ويتأثر هذا الإنشاء بالعديد من العوامل الموقفية وظروف البيئة الطبيعية الإيكولوجية، فضلا عن العوامل الثقافية والقيم السائدة في المجتمع الهلباوى (١٩٩٨: ص ٤٨).

وأشارت كثير من الكتابات لفاعلية المنظمات مما يتطلب معه الأمر التفرقة بين الفاعلية والكفاءة فهناك بعض المنظمات تعتبر الكفاءة مفهوم للفاعلية في حين أن الفاعلية تعنى ما هو أكثر من الكفاءة الزغبى وأبو طاحون (١٩٩٥: ص ٤).

وأستعرض الهلباوى العديد من الدراسات منها: (شمس الدين، ١٩٧٧)، (زيتون، ١٩٨٠)، (أحمد، ١٩٨٠)، (عبد الهادى، ١٩٨١)، (عبد الحميد، ١٩٨١)، (ناجى، ١٩٨٥)، (عبد المجيد، ١٩٨٦)، (جامع واخرون، ١٩٨٧)، (حسين، ١٩٨٧)، (عنان، ١٩٨٧)، (الحمزاوى، ١٩٩٢)، (خضر، ١٩٩٤)، (وهدان، ١٩٩٦)، (قنديل، ١٩٩٦)، (الباز، ١٩٩٧)، (قنديل، ١٩٩٨)، (عبد اللطيف، ١٩٩٨). (الهلباوى، ١٩٩٨). واستعرض عكرش أحدى عشر دراسة تناولت المنظمات غير الحكومية منها: (أبو طاحون، ١٩٩٢)، (أحمد، ١٩٩٢)، (الشرقاوى، ١٩٩٣)، (محمد عبد العزيز، ١٩٩٤)، (الزغبى والسيد، ١٩٩٥)، (نصر، ١٩٩٥)، (أبو طاحون، ١٩٩٥)، (ابراهيم، ١٩٩٦)، (محمد، ١٩٩٧)، (الهلباوى، ١٩٩٨)، (أبو حسين، ١٩٩٩). (عكرش ٢٠٠٢). واستعرضت يسرى دراسات (معهد بحوث التنمية الريفية، ١٩٩٣)، (معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦)، (منسى، ١٩٩٦)، (مسعد الدين، ١٩٩٦)، (عمران، ١٩٩٨)، (زينب وفريد، ٢٠٠٠). (يسرى، ٢٠٠٣).

ومن الدراسات السابقة يلاحظ وجود تغير وتزايد عددي في الدراسات التي تناولت المنظمات غير الحكومية، وكذلك وجود تغير في نوعية هذه الدراسات، والاهتمام بجمعية تنمية المجتمع المحلى كمنظمة اجتماعية يسهل دراستها، وكذلك تركز الدراسات السابقة على المنظمات غير الحكومية العاملة بالحضر نظرا لكثرتها، وكذلك تركز معظم هذه الدراسات على البناء الاجتماعي لهذه المنظمات ووظائفها ومشاكلها.

فروض البحث النظرية

١- توجد علاقة بين بعض الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية والثقافية لعينة المبحوثين ودرجة رضا المبحوثين عن خدمات المنظمات الأهلية الموجودة بمنطقة الدراسة.

٢- توجد علاقة بين الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية والثقافية والمنظمية لعينة رؤساء مجالس إدارات المنظمات الأهلية المدروسة وقدرتهم على تحديد ما يقابلهم من مشكلات تعوق عملهم في نشر خدمات المنظمات الأهلية المدروسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

منطقة وعينة البحث

يوضح الجدول رقم (١) توزيع عينة المبحوثين من أرباب الأسر ورؤساء المنظمات غير الحكومية محل الدراسة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (١). توزيع عينة المبحوثين من أرباب الأسر ورؤساء المنظمات غير الحكومية محل الدراسة.

المحافظة	عينة المبحوثين من أرباب الأسر			عينة المبحوثين من رؤساء المنظمات غير الحكومية		
	العينة البحثية	نسبة عينة المركز إلى إجمالى عينة المحافظة %	نسبة عينة المركز إلى إجمالى العينة البحثية %	العينة البحثية	نسبة العينة إلى إجمالى المحافظة %	نسبة عينة المركز إلى إجمالى العينة البحثية %
١- محافظة شمال سيناء						
العريش	٥٨	٦١,٧٠	٣١,٨٧	١٨	٥٠,٠٠	٢٤,٠٠
الشيخ زويد	٢٠	٢١,٢٨	١٠,٩٩	٦	١٦,٦٧	٨,٠٠
بئر العبد	١٦	١٧,٠٢	٨,٧٩	١٢	٣٣,٣٣	١٦,٠٠
جملة محافظة شمال سيناء	٩٤	١٠٠	٥١,٦٥	٣٦	١٠٠	٤٨,٠٠
٢- محافظة جنوب سيناء						
راس سدر	١١	٥٢,٣٨	٦,٠٤	١	١١,١١	١,٣٣
أبو رديس	٥	٢٣,٨١	٢,٧٥	٢	٢٢,٢٢	٢,٦٧
الطور	٥	٢٣,٨١	٢,٧٥	٦	٦٦,٦٧	٨,٠٠
جملة محافظة جنوب سيناء	٢١	١٠٠	١١,٥٤	٩	١٠٠	١٢,٠٠
٣- محافظة مرسى مطروح						
مرسى مطروح	٣٩	٥٨,٢١	٢١,٤٣	١٤	٤٦,٦٧	١٨,٦٧
الضبعة	١٨	٢٦,٨٧	٩,٨٩	٤	١٣,٣٣	٥,٣٣
الحمام	١٠	١٤,٩٢	٥,٤٩	١٢	٤٠,٠٠	١٦,٠٠
جملة محافظة مرسى مطروح	٦٧	١٠٠	٣٦,٨١	٣٠	١٠٠	٤٠,٠٠
الجملة	١٨٢		١٠٠	٧٥		١٠٠

ومن الجدول رقم (١) يلاحظ إنه قد تم اختيار ثلاث محافظات بطريقة عشوائية بسيطة لإجراء هذه الدراسة بها من بين محافظات الصحارى الخمس، وهذه المحافظات هي محافظة شمال سيناء، والتي يبلغ إجمالي تعداد سكانها وفقاً لتعداد السكان عام ١٩٩٦ (٢٥٢٧٥٠ نسمة)، ومحافظة جنوب سيناء والتي يبلغ اجمالي تعداد سكانها وفقاً للتعداد ذاته (٥٤٤٩٥ نسمة)، ومحافظة مطروح ويبلغ إجمالي تعداد سكانها (٢١١٨٦٦ نسمة) بإجمالي تعداد سكان للمحافظات الثلاث قدره (٥١٩١١١ نسمة)، وكذلك تم اختيار ثلاث مراكز من كل محافظة من المحافظات الثلاث بطريقة عشوائية بسيطة أيضا وهذه المراكز هي: مراكز العريش، والشيخ زويد، وبئر العبد من محافظة شمال سيناء، ومراكز راس سدر، وأبو رديس، والطور من محافظة جنوب سيناء، ومراكز مرسى مطروح، والضبعة، والحمام من محافظة مطروح، وتم جمع البيانات الميدانية من هذه المراكز ومن القرى والعزب والنجوع التابعة لها، وذلك بطريقة المقابلة الشخصية.

كما تم دراسة المبحوثين من أرباب الأسر، وكذلك رؤساء المنظمات غير الحكومية حيث بلغت إجمالي عينة المبحوثين من أرباب الأسر ١٨٢ مبحوثا تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة من بين جمهور المستفيدين من خدمات المنظمات غير الحكومية محل الدراسة والمترددين عليها، حيث تمثل العينة ٠,٠٤ تقريبا (٠,٠٣٥) من جملة سكان المحافظات الثلاث حيث تم توزيع هذه العينة كنسبة وتناسب وفقاً للتعداد الفعلي لإجمالي سكان المحافظات الثلاث محل الدراسة والوارد

طبقاً لنتائج تعداد السكان عام ١٩٩٦، حيث بلغ إجمالي عينة المبحوثين من أرباب الأسر بمحافظة شمال سيناء ٩٤ مبحوثاً تم توزيعهم كنسبة وتناسب أيضا وفقا لتعداد السكان بهذه المراكز إلى ٥٨ مبحوثا بمركز العريش، ٢٠ مبحوثا بمركز الشيخ زويد، ١٦ مبحوثا بمركز بئر العبد.

كما بلغ حجم المبحوثين بمحافظة جنوب سيناء ٢١ مبحوثاً تم توزيعهم ١١ مبحوثا بمركز الطور، ٥ مبحوثين بمركز أبو رديس، ٥ مبحوثين بمركز رأس سدر، في حين بلغت حجم العينة من المبحوثين أرباب الأسر بمحافظة مطروح إلى ٦٧ مبحوثاً تم توزيعهم ٣٩ مبحوثا بمركز مرسى مطروح، ١٨ مبحوثاً بمركز الضبعة، ١٠ مبحوثين بمركز الحمام.

أما عينة رؤساء مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية المدروسة فقد بلغت ٧٥ مبحوثاً تمثل بنسبة ٢٩,١٨% من إجمالي المنظمات الموجودة وعددها على مستوى المحافظات الثلاث المدروسة ٢٥٧ منظمة تتوزع ١١٨ منظمة بمحافظة شمال سيناء، ٢٣ منظمة بمحافظة جنوب سيناء، في حين بلغ عدد منظمات محافظة مطروح ١١٦ منظمة (وصف محافظة شمال سيناء بالمعلومات، صفحات مختلفة، نوفمبر ١٩٩٧، وصف محافظة جنوب سيناء بالمعلومات، صفحات مختلفة، نوفمبر ١٩٩٧، وصف محافظة مرسى مطروح بالمعلومات، صفحات مختلفة، نوفمبر ١٩٩٧).

وقد تم توزيع عينة المنظمات غير الحكومية كنسبة وتناسب من حجم المنظمات غير الحكومية في المحافظات الثلاث حيث تم اختيار هذه المنظمات بطريقة عشوائية بسيطة، ولقد بلغت حجم عينة رؤساء المنظمات غير الحكومية المدروسة ٣٦ مبحوثا في محافظة شمال سيناء تم توزيعها كنسبة وتناسب بين المراكز الثلاثة المختارة إلى ١٨ مبحوثا بمركز العريش، ١٢مبحوثا بمركز بئر العبد، ٦ مبحوثين بمركز الشيخ زويد، في حين كان نصيب محافظة جنوب سيناء ٩ مبحوثين، ٦ مبحوثين منهم بمركز طور سيناء، ٢ من المبحوثين في مركز أبو رديس، مبحوثا واحدا في مركز رأس سدر، وبلغ نصيب محافظة مطروح ٣٠ مبحوثاً تم توزيعهم إلى ١٤ مبحوثا بمركز مطروح، ١٢ مبحوثا بمركز الحمام، ٤ من المبحوثين في مركز الضبعة.

ومن الجدول رقم (١) يتضح أن محافظة شمال سيناء قد استحوذت على أكبر نصيب من عينة المبحوثين، إذ بلغت ٥١,٦٥% من إجمالي عينة المبحوثين من أرباب الأسر، ٤٨% من المبحوثين من عينة رؤساء المنظمات غير الحكومية، وأن أكبر المراكز نصيبا في العينة البحثية هو مركز العريش بمحافظة شمال سيناء إذ بلغت حصتها ٣١,٨٧%، ٢٤,٠٠% على الترتيب.

منهج البحث

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وتعتمد على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

مصادر بيانات البحث

اعتمد الباحث على البيانات الميدانية التي تم تجميعها باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة باعتبار هذه البيانات الميدانية هي المصدر الأساسي لمادة البحث، كما استعان الباحث ببعض البيانات الثانوية الصادرة عن مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظات شمال وجنوب سيناء ومرسى مطروح للحصول على ما يتعلق بخصائص السكان وانشطتهم الاقتصادية وكذلك الخدمات المتاحة لديهم، كذلك بعض البيانات التي وردت فيما تم استعراضه من مراجع ودراسات سابقة فى مجال الاستعراض المرجعي والنظري للدراسة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أداة البحث

اعتمد الباحث على صحيفتين للاستبيان تم تجميعها بالمقابلة الشخصية أحداهما لرب الأسرة والثانية لرئيس مجلس إدارة المنظمة الأهلية، وقد تم اختبار صحيفتي الاستبيان قبل تعميم تطبيقيهما على عينة من المبحوثين بلغ عددهم ٢٠ مبحوثا بواقع عشرة مبحوثين لكل صحيفة اختيروا بطريقة عشوائية بسيطة.

قياس المتغيرات البحثية

السن: ويعرف السن في نطاق هذه الدراسة بأنه السن الزمني للفرد مقاسا بعدد سنوات هذا السن لأقرب سنة ميلادية وقت أجراء هذه الدراسة.

الحالة الزواجية: ويقصد بها حالة المبحوث الزواجية وفقا للفئات التالية: أعزب أو لم يتزوج أبدا، مطلق، أرمل، متزوج وأعطيت أوزان ١، ٢، ٣، ٤ على الترتيب.

حجم الأسرة الحالي: ويقصد بحجم الأسرة عدد الأفراد الذين يقيمون معا في نفس المسكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية مشتركة، وتم قياسه بعدد مطلق.

مستوى التعليم الرسمي: وقد تم قياسه بعدد سنوات التعليم الرسمي التي قضاها المبحوث في التعليم المدرسي مقاسا بعدد السنوات الدراسية التي قضاها الفرد في التعليم المدرسي والتي أتمها المبحوث بنجاح.

الحيازة الزراعية: والمقصود بها مساحة حيازة الأرض الزراعية للفرد المبحوث مقاسة بعدد الأفدنة، والتي يقوم بزراعته، ونوع هذه الحيازة سواء أكانت وضع يد أو إيجار أو حيازة مشتركة أو ملك، وقد اعطيت أوزان ١، ٢، ٣، ٤ على الترتيب.

أجمالي دخل الأسرة السنوي: ويقصد به أجمالي الدخل الذي تحصل عليه أسرة المبحوث من جميع مصادر الدخل في العام مقدرا بالجنية المصري.

المشاركة الاجتماعية الرسمية (عضوية المنظمات): ويقصد بها مدى مساهمة المبحوث في أنشطة المجتمع، الذي يعيش فيه كالمساهمة في صناعة القرارات وتنفيذها واشتراكه في المنظمات والهيئات القائمة في منطقة البحث ومدى مواظبته على حضور اجتماعاتها، وأستخدم لقياس عضوية المنظمات مقياس مكون من سبع عبارات تتضمن مدى مشاركة المبحوث في المنظمات الاجتماعية القائمة في المنطقة، وهى الجمعية التعاونية الزراعية، والمجلس المحلي القروي، وجمعية تنمية المجتمع، ومركز الشباب الريفي، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وحزب سياسي، وأخرى تذكر. وتتضمن درجة مشاركة المبحوث أربعة فئات (دائما، أحيانا، نادرا، لا يشارك مطلقا) وأعطيت هذه الفئات أوزان مرجحة ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب وعلى ذلك فأن هذا المقياس يكون حده الأدنى النظري ٧ درجات، وحده الأقصى النظري ٢٨ درجة.

المتغيرات الثقافية: ويقصد بها في هذه الدراسة المحتوى القيمى لدى المبحوث، والذى يدفعه إلى الاجتهاد في عمله والأخذ بما هو جديد ومستحدث ويدفعه إلى العمل الجماعي والمشاركة، وقد تم تصميم مقياس للمتغيرات الثقافية والمحتوى القيمى للمبحوثين يتضمن أربعة عشر عبارة، نصفها من العبارات الدالة على القيم الموجبة، ونصفها الأخر من القيم السلبية، وتتضمن فئات الاستجابة لهذا المقياس ثلاث فئات وهى موافق ولها وزن مرجح (٣)، إذا كانت العبارة إيجابية، ووزن مرجح (١) إذا كانت العبارة سالبة، وفئة موافق إلى حد ما ولها وزن مرجح (٢)، وفئة غير موافق ولها وزن مرجح (١) إذا كانت الإجابة موجبة ووزن مرجح (٣) إذا كانت الإجابة سالبة. وعلى ذلك تتراوح درجات المبحوثين في هذا المقياس بين الحد الأدنى النظري وقدره ١٤ درجة والحد الأقصى النظري وقدره ٤٢ درجة.

وفيما يخص المتغيرات المستقلة برؤساء مجالس إدارة المنظمات الأهلية المدروسة فقد تضمنت هذه المتغيرات فضلا عن عمر رئيس الجمعية، عدد سنوات تعليمه الرسمي، وعدد أعضاء الجمعية العمومية، وعدد أعضاء مجالس الإدارات، وعدد العاملين، وكيفية تعيين رئيس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، ومناسبة المبنى من حيث احتوائه على المرافق والخدمات وفقا لفئات مقياس تتضمن ٣ فئات هي جيدة ولها وزن مرجح (٣)، متوسطة ولها وزن مرجح (٢)، متهالكة ولها وزن مرجح (١). فضلا عن عدد الأعضاء المتطوعين، ومدى مناسبة خبرات العاملين لأداء أعمالهم وكذلك مدى كفاية الميزانية المقدرة للمنظمة الأهلية تحت الدراسة.

ثانيا: المتغيرات التابعة: وتمثل المتغيرات التابعة في هذه الدراسة درجة رضا المبحوثين من أرباب الأسر عن خدمات المنظمات الأهلية في منطقة الدراسة، حيث تم تصميم مقياس يتضمن ثلاث فئات وهى راضى ولها وزن مرجح (٣)، راضى إلى حد ما ولها وزن مرجح (٢)، غير راضى ولها وزن مرجح (١).

ويمثل المتغير التابع لرؤساء مجالس إدارات المنظمات الأهلية قدرتهم على تحديد ما يواجههم من مشكلات إدارية وتمويلية وقدرتهم على حل مشاكل المجتمع المحلى من خلال مقياس يتضمن ثلاث فئات، وعشرين عبارة حيث اشتملت فئات استجابة المبحوثين من رؤساء مجالس الإدارات فئة توجد لما قد يواجههم من عقبات ولها وزن مرجح (٣)، وتوجد إلى حد ما ولها وزن مرجح (٢)، ولا توجد ولها وزن مرجح (١). وعلى ذلك تراوحت درجات المبحوثين في هذا المقياس في حده الأدنى عشرون درجة، وفى حده الأقصى ستون درجة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام بعض المقاييس الوصفية كالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والارتباط البسيط.

النتائج والمناقشة

أولا: التعرف على الوضع الراهن للمنظمات الصحراوية غير الحكومية:

يوضح الجدول رقم (٢) أهم الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتصالية للمبحوثين على النحو التالي ومن الجدول رقم (٢) يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:

أ- بالنسبة للمبحوثين من أرباب الأسر: يتضح من النتائج أن ٧٤,١٨% من المبحوثين يقعون في الفئة العمرية من ٢٥ لأقل من ٥٠ عاما، وأن ٧٣,٦٢% منهم متزوجون، ٧١,٩٨% منهم حجم أسرهم اقل من ٥ أفراد في حين كانت نسبة الأميين بينهم ١٧,٥٨%، وإن ٩١,٧٦% من المبحوثين لديهم حيازة تقل عن ٥ أفدنة، وهذه الحيازات ملك بنسبة ٨٤,٦١% من المبحوثين ، وقد بلغ إجمالي دخل ٧٥,٨٣% من المبحوثين اقل من ٥٠٠ جنيها، أما عن السماع عن المنظمات غير الحكومية فقد أعرب ٧٨,٠٢% من المبحوثين عن سماعهم بهذه الجمعيات وإن انخفضت درجة مشاركتهم بهذه الجمعيات وانخفضت درجة رضاهم عنها أيضا.

ب- بالنسبة للمبحوثين من رؤساء مجالس الإدارات: فقد أظهرت النتائج أن أغلب رؤساء هذه الجمعيات يقعون في الفئة العمرية من ٢٥ لأقل من ٥٠ عاما بنسبة ٥٣,٣٣% من المبحوثين أيضا وهى الفئة العمرية القادرة على العمل والعطاء، وأن أغلبهم يحملون مؤهلات علمية تصل نسبتها إلى ٦١,٣٣% من المبحوثين، وإن ٧٧,٣٣% من المبحوثين قد تم تعيينهم بالانتخاب وإن أعرب ٥٠,٦٧% من المبحوثين عن عدم كفاية الميزانيات المخصصة لجمعياتهم وبالرغم من ذلك فإن أغلبية كبيرة من المبحوثين من رؤساء الجمعيات قادرون على حل ما يواجههم من مشاكل إلى حد ما بنسبة ٨٢,٦٧% منهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٢). أهم الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتصالية لعينة المبحوثين من أرباب الأسر ورؤساء مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية محل الدراسة.

المبحوثين من أرباب الأسر			المبحوثين من رؤساء مجالس الإدارات		
البيان	إجمالي العينة (١٨٤)	%	البيان	إجمالي العينة (٧٥)	%
سن المبحوث:			**سن المبحوث:**		
أقل من ٢٥ عاما	٢٧	١٤,٨٣	أقل من ٢٥ عاما	صفر	صفر
من ٢٥ لأقل من ٥٠ عاما	١٣٥	٧٤,١٨	من ٢٥ لأقل من ٥٠ عاما	٤٠	٥٣,٣٣
من ٥٠ حتى ٧٠ عاما	٢٠	١٠,٩٩	من ٥٠ حتى ٧٤ عاما	٣٥	٤٦,٦٧
المتوسط الحسابي للعمر بالسنوات	**٣٥,٠**		**المتوسط الحسابي**	**٥٠,٠**	
الحالة الزواجية:			**عدد سنوات التعليم الرسمي:**		
أعزب	٤٤	٢٤,١٨	أمـــــي	١٢	١٦,٠٠
متزوج	١٣٤	٧٣,٦٢	٦ سنوات فأقل	٥	٦,٦٧
مطلق	١	٠,٥٥	أكثر من ٦-٩ سنوات	١	١,٣٣
أرمل	٣	١,٦٥	أكثر من ٩-١٢ سنة	١١	١٤,٦٧
			أكثر من ١٢-١٦ سنة	٣٠	٤٠,٠٠
			أكثر من ١٦ عاما	١٦	٢١,٣٣
			المتوسط الحسابي	**١٢,٠**	
حجم الأسرة الحالي:			**عدد أعضاء الجمعية العمومية:**		
أقل من ٥ أفراد	١٣١	٧١,٩٨	أقل من ١٥٠ عضوا	٣١	٤١,٣٣
من ٦ لأقل من ١٠ افراد	٤٢	٢٣,٠٨	من ١٥٠ لأقل من ٣٠٠ عضوا	٢٦	٣٤,٦٧
أكثر من ١٠ حتى ٢٦ فردا	٩	٤,٩٤	من ٣٠٠ حتى ٣٠٠٠ عضوا	١٨	٢٤,٠٠
المتوسط الحسابي	**٥,٠**		**المتوسط الحسابي**	**١٧١**	
عدد سنوات التعليم الرسمي:			**عدد أعضاء مجلس الإدارة:**		
أمـــــي	٣٢	١٧,٥٨	أقل من ١٠ أفراد	٩٢	١٢,٢٧
٦ سنوات فأقل	١٠	٥,٤٩	من ١٠ لأقل من ٢٠	١٢	١٦,٠٠
أكثر من ٦-٩ سنوات	٥	٢,٧٥	أكثر من ٢٠ فردا	١	١,٣٣
أكثر من ٩-١٢ سنة	٤٦	٢٥,٢٧			
أكثر من ١٢-١٦ سنة	٨٣	٤٥,٦١			
أكثر من ١٦ عاما	٦	٣,٢٠			
المتوسط الحسابي	**١١,٠**		**المتوسط الحسابي**	**٩**	
حجم الحيازة الزراعية:			**عدد العاملين بالمنظمة:**		
أقل من ٥ أفدنة	١٦٩	٩١,٧٦	أقل من ٢٥ عاملا	٦٧	٨٩,٣٣
من ٥ لأقل من ١٠ أفدنة	١٠	٥,٤٩	من ٢٥ لأقل من ٥٠ عاملاً	٦	٨,٠٠
أكثر من ١٠ حتى ٢٠ فدان	٥	٢,٧٥	أكثر من ٥٠ عاملاً	٢	٢,٦٧
			المتوسط الحسابي	**٩**	
نوع الحيازة الزراعية:			**كيفية تعيين مجلس الإدارة:**		
ملك	١٥٤	٨٤,٦١	الانتخابات	٥٨	٧٧,٣٣
إيجار	١٠	٥,٤٩	التوكيلة	١٢	١٦,٠٠
وضع يد	٩	٤,٩٥	التعيين	٥	٦,٦٧
مشاركة	٩	٤,٩٥			
إجمالي دخل الأسرة السنوي:			**مدى مناسبة مبنى الجمعية لقيام بوظائفها:**		
أقل من ٥٠٠ جنيها	١٣٨	٧٥,٨٣	مناسب	٢٨	٣٧,٣٣
من ٥٠٠-١٠٠٠ جنيها	٣٤	١٨,٦٨	مناسب إلى حد ما	٢٩	٣٨,٦٧
أكثر من ١٠٠٠-٥٠٠٠ جنيها	١٠	٥,٤٩	غير مناسب	١٨	٢٤,٠٠
المتوسط الحسابي	**٣٨٤,٧٩**				
السماع عن المنظمات غير الحكومية:			**عدد الأعضاء المنتظمين بالمنظمة:**		
نعم	١٤٤	٧٨,٠٢	أقل من ١٠٠ عضو	١٠	٩٣,٣٣
لا	٤٠	٢١,٩٨	من ١٠٠ لأقل من ٢٠٠ عضوا	٣	٤,٠٠
			أكثر من ٢٠٠ عضوا	٢	٢,٦٧
			المتوسط الحسابي	**٢٤**	
عضوية المنظمات غير الحكومية:			**مدى مناسبة عدد العاملين لأداء وظائف الجمعية:**		
لا يشارك مطلقا	١٠	٥,٤٩	نعم	٤٥	٦٠,٠
نادرا	١٣١	٧١,١٨	لا	٣٠	٤٠,٠
احيانا	٣١	١٧,٠٣			
دائما	٤	٢,٢٠			
			مدى مناسبة خبرات العاملين لأداء أعمالهم بكفاءة		
			نعم	٤٩	٦٥,٣٣
			لا	٢٦	٣٤,٦٧
درجة مقياس المتغيرات الثقافية:			**مدى كفاية ميزانية الجمعية لتحقيق أهدافها:**		
محافظ وأخذ بالمستحدث في العمل	١٥٩	٨٦,٣٦	كافية	١٢	١٦,٠٠
إلى حد ما	٢١	١١,٥٤	كافية إلى حد ما	٢٥	٣٣,٣٣
أقل اجتهادا وتجديدا في عمله	٢	١,١٠	غير كافية	٣٨	٥٠,٦٧
درجة رضا المبحوثين عن خدمات المنظمات غير الحكومية:		٣٦,٨١	**مدى القدرة على مواجهة المشكلات في عمل المنظمة:**		
راضي	٦٧	٤٣,٩٦	قادرة	١٣	١٧,٣٣
راضي إلى حد ما	٨٠	١٩,٢٢	قادرة إلى حد ما	٦٢	٨٢,٦٧
غير راضي	٣٥		غير قادرة	صفر	صفر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: درجة رضا المبحوثين عن خدمات المنظمات الاهلية القائمة بمنطقة الدراسة

يوضح الجدول رقم (٣) درجة رضا المبحوثين من أرباب الأسر عن خدمات المنظمات الأهلية القائمة.

جدول (٣). رضا المبحوثين من أرباب الأسر عن خدمات المنظمات الاهلية.

المنظمات الأهلية القائمة	درجة الرضا عن الخدمات						الجملة	
	راضى		راضى إلى حد ما		غير راضى			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١- جمعيات تنمية المجتمع	٩٦	٥٢,٧٥	٤٢	٢٣,٠٨	٤٤	٢٤,١٧	١٨٢	١٠٠
١- جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	١٢٦	٦٩,٢٣	٣١	١٧,٠٣	٢٥	١٣,٧٤	١٨٢	١٠٠
٣- جمعيات رعاية الأسرة	١٠٠	٥٤,٩٥	٥٣	٢٩,١٢	٢٩	١٥,٩٣	١٨٢	١٠٠
٤- جمعيات المساعدات الاجتماعية	١٢٩	٧٠,٨٨	٣٦	١٩,٧٨	١٧	٩,٣٤	١٨٢	١٠٠

من الجدول رقم (٣) يتضح أن رضا الأهالي من المبحوثين عن خدمات المنظمات الأهلية القائمة يتراوح من ٥٢,٧٥% إلى ٧٠,٨٨%، وأن درجة رضاهم عن جمعيات المساعدات الاجتماعية هي أعلى هذه الدرجات إذ بلغت ٧٠,٨٨% ثم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية والتي بلغت ٦٩,٢٣% في حين بلغت درجة رضاهم عن خدمات جمعيات رعاية الأسرة وجمعيات تنمية المجتمع ٥٤,٩٥% ، ٥٢,٧٥% على الترتيب. ومما سبق يتضح رضا المبحوثين عن خدمات هذه المنظمات إلى حد كبير.

ثالثا: المشاكل والمعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية في عملها وتلك التي يقابلها الأهالي في تعاملهم مع هذه المنظمات:

١- المشاكل والمعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية في عملها:

يوضح الجدول رقم (٤) المشاكل والمعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية في عملها من وجهة نظر رؤساء هذه المنظمات.

ومن الجدول رقم (٤) وبضم فئات توجد، وتوجد إلى حد ما لإظهار المشكلات التي تعانيها المنظمات الأهلية يتضح أن أهم المشكلات التي تعانيها هذه المنظمات مرتبة ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية هي: عدم توفر التمويل الكافي وذلك من وجهة نظر ٨١,٣٣% من المبحوثين ، وعدم مشاركة أفراد المجتمع المحلى بنسبة ٧٨,٦٧% من اراء المبحوثين، وعدم توفر المكان الملائم للمنظمة بنسبة ٦٥,٣٣% ، وعدم توفر الخبرات اللازمة للاتصال بالجهات المانحة محلية كانت أو خارجية بنسبة ٦٤,٠٠%، وعدم توفر المرتبات الكافية للعاملين بنسبة ٦١,٣٣% ، وعدم وجود مهارات قادرة على القيام ببعض دراسات الجدوى اللازمة للحصول على التمويل بنسبة ٥٨,٦٧%، فضلا عن صعوبة الإجراءات الخاصة بالحصول على المنح وعدم تفهمها بنسبة ٥٦,٠٠% من اراء المبحوثين، وهذه النتائج تتفق في مضمونها مع أغلب نتائج الدراسات السابقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٤). المشاكل والمعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية في عملها من وجهة نظر المبحوثين من رؤساء المنظمات.

المشكلة	التواجد: توجد		توجد إلى حد ما		لا توجد		الجملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أ- مشكلات إدارية.								
١- عدم توفر الكفاءات والمهارات الإدارية.	٣١	٤١,٣٣	٥	٦,٦٧	٣٩	٥٢,٠٠	٧٥	١٠٠
٢- عدم توفر العدد الكافي من العاملين القادرين على تنفيذ المشروعات.	٢٦	٣٤,٦٧	٧	٩,٣٣	٤٢	٥٦,٠٠	٧٥	١٠٠
٣- عدم توفر المرتبات الكافية للعاملين.	٢٧	٣٦,٠٠	١٩	٢٥,٣٣	٢٩	٣٨,٦٧	٧٥	١٠٠
٤- عدم توفر المكان الملائم للمنظمة.	٣٣	٤٤,٠٠	١٦	٢١,٣٣	٢٦	٣٤,٦٧	٧٥	١٠٠
٥- وجود مشكلات خاصة بالعلاقة بين مجلس الإدارة وأعضاء المنظمة.	١٤	١٨,٦٧	٣	٤,٠٠	٥٨	٧٧,٣٣	٧٥	١٠٠
٦- عدم وجود تعاون بين المنظمة والمنظمات الأخرى.	١٧	٢٢,٦٧	١٤	١٨,٦٧	٤٤	٥٨,٦٦	٧٥	١٠٠
٧- عدم وجود تعاون بين المنظمة واتحاد الجمعيات أو الجمعية المركزية.	١٦	٢١,٣٣	٣	٤,٠٠	٥٦	٧٤,٦٧	٧٥	١٠٠
٨- مشكلات خاصة بين الجهات الحكومية وبين المنظمة. (إشراف - طبيعة عمل المنظمة - اللوائح التنظيمية)	١٩	٢٥,٣٣	٦	٨,٠٠	٥٠	٦٦,٦٧	٧٥	١٠٠
٩- تدخل وزارة الشئون الاجتماعية في إدارة المنظمة والإشراف عليها واختيار العاملين بها.	١٧	٢٢,٦٧	١	١,٣٣	٥٧	٧٦,٠٠	٧٥	١٠٠
ب- مشكلات خاصة بالتمويل.								
١- عدم توفر التمويل الكافي.	٤٥	٦٠,٠٠	١٦	٢١,٣٣	١٤	١٨,٦٧	٧٥	١٠٠
٢- عدم وجود مهارات قادرة على القيام ببعض دراسات الجدوى اللازمة للحصول على تمويل.	٣١	٤١,٣٣	١٣	١٧,٣٤	٣١	٤١,٣٣	٧٥	١٠٠
٣- عدم توفر الخبرات اللازمة للاتصال بالجهات المانحة المحلية والأجنبية.	٣٦	٤٨,٠٠	١٢	١٦,٠٠	٢٧	٣٦,٠٠	٧٥	١٠٠
٤- عدم وجود محاسبين فنيين متخصصين في أمساك الدفاتر والأعمال المحاسبية.	٢٥	٣٣,٣٣	٤	٥,٣٣	٤٦	٦١,٣٤	٧٥	١٠٠
٥- صعوبة الإجراءات الخاصة بالحصول على المنح وعدم تفهمها.	٣٠	٤٠,٠٠	١٢	١٦,٠٠	٣٣	٤٤,٠٠	٧٥	١٠٠
٦- عدم القدرة على استخدام التمويل.	١٨	٢٤,٠٠	--	--	٥٧	٧٦,٠٠	٧٥	١٠٠
٧- عدم القدرة على التصرف في الميزانية والنقل من بند لآخر.	١٩	٢٥,٣٣	٣	٤,٠٠	٥٣	٧٠,٦٧	٧٥	١٠٠
ج- مشكلات أخرى.								
١- عدم مشاركة أفراد المجتمع المحلي.	٤٢	٥٦,٠٠	١٧	٢٢,٦٧	١٦	٢١,٣٣	٧٥	١٠٠
٢- عدم القدرة على تسويق الإنتاج (في حالة القيام بأعمال إنتاجية).	٢٦	٣٤,٦٧	١٠	١٣,٣٣	٣٩	٥٢,٠٠	٧٥	١٠٠
٣- عدم وضوح هدف وطبيعة المنظمة بالنسبة للجهات الحكومية وبالنسبة للمجتمع المحلي.	١٨	٢٤,٠٠	٧	٩,٣٣	٥٠	٦٦,٦٧	٧٥	١٠٠
٤- الضغوط من جانب قيادات المجتمع المحلي مما يعوق عمل المنظمة.	١٦	٢١,٣٣	٣	٤,٠٠	٥٦	٧٤,٦٧	٧٥	١٠٠

٢- المشاكل والمعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية في عملها من وجهة نظر المبحوثين من أرباب الأسر:

أظهرت النتائج أن قلة التمويل تمثل أهم العقبات التي تواجه المنظمات الأهلية من وجهة نظر ٨٥,١٦% من المبحوثين يليها عدم وعي الأهالي بأهمية العمل الأهلي وتمثل ٢٠,٨٨% من آراء المبحوثين ، وقلة تدريب الموظفين ونقص خبراتهم وتمثل ١٥,٩٣% من آراء المبحوثين بالإضافة إلى عدم مشاركة الأهالي وضعف تبرعاتهم وتمثل ١٤,٨٤% من آرائهم وأخيرا عدم

وجود مكان ملائم لعمل المنظمة ويمثل ذلك ١٣,٧٤% من أراء المبحوثين من أرباب الأسر وهذا مما يتفق مع أغلب نتائج الدراسات السابقة التي تم استعراضها.

رابعا: نتائج اختبارات الفروض الإحصائية:

١- العلاقة بين بعض الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية والثقافية لعينة المبحوثين ودرجة رضا المبحوثين عن خدمات المنظمات الأهلية الكائنة بمنطقة الدراسة:

جدول (٥). نتائج اختبار الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة المستقلة ودرجة رضا المبحوثين عن خدمات المنظمات الأهلية بمجتمع الدراسة.

المتغيرات المستقلة	الرضا عن الخدمات
١- العمـــــــر.	- ٠,٠٥١
٢- الحالة الزواجية.	٠,٠٨٦
٣- حجم الأسرة الحالي.	- ٠,٠٣٨
٤- عدد سنوات التعليم الرسمي.	٠,٢٠٦**
٥- حجم الحيازة الزراعية.	- ٠,١٢٤
٦- نوع الحيازة الزراعية.	- ٠,١٥٦*
٧- إجمالي دخل الأسرة السنوي.	- ٠,١٩٦**
٨- السماع عن المنظمات الأهلية.	٠,١٥٢*
٩- المشاركة الاجتماعية الرسمية (عضوية المنظمات).	- ٠,٢٠٥**
١٠- المتغيرات الثقافية.	٠,١١٤

** الارتباط معنوى على مستوى ٠,٠١

* ارتباط معنوى على مستوى ٠,٠٥

من الجدول رقم (٥) يتضح أن العلاقة بين المتغيرات التي تتصل بخصائص المبحـوثين ومدى رضاهم عن خدمات المنظمات الأهلية محل الدراسة تتحدد في:

أ- علاقة دالة على مستوى معنوية ٠,٠١ لخصائص المبحوثين التي تتمثل فـي عـدد سـنوات التعليم الرسمي، وإجمالي دخل الأسرة السنوي والمشاركة الاجتماعيـة الرسـمية (عضـوية المنظمات).

ب- علاقة دالة على مستوى معنوية ٠,٠٥ لخصائص المبحوثين التي تتمثل في نـوع الحيـازة الزراعية والسماع عن المنظمات الأهلية.

ج- علاقة غير معنوية لخصائص المبحوثين التي تتمثل في العمر ، الحالة الزواجيـة ، وحجـم الأسرة الحالي وحجم الحيازة الزراعية والمتغيرات الثقافية.

٢- العلاقة بين الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية والثقافية والمنظمية لعينة رؤساء مجالس إدارات المنظمات الأهلية المدروسة وقدرتهم على تحديد ما يقـابلهم مـن مشكلات:

جدول (٦). نتائج اختبار الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة المستقلة ودرجة قدرة المبحوثين من رؤساء مجالس إدارات المنظمات الأهلية على تحديد مشكلات العمل.

المتغيرات المستقلة	القدرة على تحديد المشاكل
١- عمـــــــر رئيس المنظمة.	- ٠,٠٩٢
٢- عدد سنوات التعليم الرسمي.	٠,١٢٥
٣- عدد أعضاء الجمعية العمومية.	٠,٢٦٢*
٤- عدد أعضاء مجلس الإدارة.	٠,٢٢٨*
٥- عدد العاملين بالمنظمة.	- ٠,٢٤٦*
٦- كيفية تعيين مجلس الإدارة.	- ٠,١٥٤
٧- مناسبة المبنى للقيام بوظائف المنظمة.	- ٠,٣٤٧**
٨- عدد الأعضاء المتطوعين بالمنظمة.	- ٠,٠١٣
٩- مناسبة عدد العاملين لأداء وظائف المنظمة.	- ٠,٤٠٨**
١٠- مناسبة خبرات العاملين لأداء أعمالهم.	- ٠,٤١٣**
١١- كفاية الميزانية لتحقيق أهداف المنظمة.	- ٠,٣٧٧**

** الارتباط معنوى على مستوى ٠,٠١

* ارتباط معنوى على مستوى ٠,٠٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن الجدول رقم (٦) يتضح ما يلى:

أ- علاقة دالة على مستوى معنوية ٠,٠١ للمتغيرات التي تتمثل في مدى مناسبة المبنى للقيام بوظائف المنظمة، ومناسبة عدد العاملين لأداء وظائف المنظمة، ومناسبة خبرات العاملين لأداء أعمالهم، وكفاية الميزانية لتحقيق أهداف المنظمة.

ب-علاقة دالة على مستوى معنوية ٠,٠٥ للمتغيرات التى تتمثل فى عدد أعضاء الجمعية العمومية وعدد أعضاء مجلس الإدارة، وعدد العاملين بالمنظمة.

ج- علاقة غير معنوية للمتغيرات التى تتمثل فى عمر رئيس المنظمة، وعدد سنوات التعليم الرسمى، كيفية تعيين مجلس الإدارة، عدد الأعضاء المتطوعين بالمنظمة.

التوصيات

ومن واقع النتائج التي أظهرتها الدراسة يمكن تحديد التوصيات التالية:

١- يجب دعم نشاط المنظمات غير الحكومية الصحراوية بتوفير التمويل المناسب لدعم أنشطتها.

٢- دعم جهود المشاركة التطوعية وحث الأهالي من خلال برامج أجهزة الأعلام للمشاركة فى أنشطة المنظمات غير الحكومية لدعم هذه الجهود وتطويرها.

٣- توفير المكان الملائم الذي يؤهل المنظمات غير الحكومية للقيام بأدوارها المنوط بها.

٤- تدريب العاملين وزيادة خبراتهم الإدارية وتوفير المرتبات الكافية لهم مما ينعكس أثره في دعم جهود هذه المنظمة والتوسع في نشر خدماتها لتنمية المجتمعات المحلية.

المراجع

الأفندى، عطية حسين، ١٩٩٨، المنظمات غير الحكومية والتنمية – إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية مع إشارة خاصة للحالة المصرية.

الزغبى، صلاح الدين محمود، أبو طاحون، عدلى على، ١٩٩٥، التغييرات المؤسسية الضرورية لدعم التنمية المجتمعية الريفية فى مصر، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية.

الهلباوى، هشام عبد الرازق توفيق، ١٩٩٨، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

عبد العظيم، حمدى، ٢٠٠٢، الحلقة النقاشية عن الديموقراطية والتنمية – مدخل جمعيات التنمية الاقتصادية، مؤسسة الأهرام.

عزوز، عبد الراضى عبد الدايم، أحمد، مصطفى حمدى، ١٩٩٨، درجة رضا الريفيين عن المنظمات الريفية بمحافظة أسيوط، مؤتمر الإرشاد الزراعى، وتحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي، المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمي، اتحاد الجامعات العربية، جامعة القاهرة.

عكرش، أيمن أحمد محمد حسين، ٢٠٠٢، المنظمات الاجتماعية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

يسرى، هالة أحمد محمد، ٢٠٠٣، دراسة لبعض جوانب العلاقة بين المرأة والمنظمات غير الحكومية في المجتمعات الريفية الجديدة بالمناطق المستصلحة غرب الدلتا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

وصف محافظة شمال سيناء بالمعلومات، ١٩٩٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

وصف محافظة جنوب سيناء بالمعلومات، ١٩٩٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

وصف محافظة مرسى مطروح بالمعلومات، ١٩٩٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

Received: 06/03/2005
Accepted: 25/08/2005

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

SATISFACTION OF RESPONDENTS WITH SERVICES OF SOME NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS IN DEVELOPING SOME DESERT GOVERNORATES, EGYPT

Ahmed, A. F.
Rural Sociology Dept., Desert Research, Center, El- Matareya, Cairo, Egypt.

As non-governmental organizations give more attention to health services, social care, family planning, child labour and environment pollution, it is necessary to make surveys and studies to know the non-governmental organizations which work in desert governorates and their development activities to determine the effectiveness of their role and its obstacles in order to solve their problems.

This study aims to:

1- Identify the present situation for these organizations through:
   a- What are the benefits for the citizens gained from these organizations and how far they are satisfied with their services.
   b- Problems that face non-governmental organizations in their developing tasks, and also problems that face citizens, when they are dealing with these organizations.
2- Identify factors that correlate with the target citizens satisfaction with non-governmental services.
3- Identify factors that correlate with non-governmental abilities in doing their job and facing their problems.

The study selected three desert governorates; North and South Sinai, and Mutrouh. Three districts were randomly chosen from each governorate. The target groups for this study were, 75 heads of these organizations, and 182 persons who were randomly selected. The results obtained from this study were:

   a- The target group were satisfied with the non-governmental organizations services.
   b- The main problems that faced non-governmental organizations were the finance limitation, and local citizen weakness in supporting the non-governmental organizations activities.
   c- Existence of significant correlation at 0.01 level between the target group representing number of educational years, per capita income, official social participation and the target groups satisfaction with non-governmental organizations services.

The existence of significant correlation at 0.01 level for variables representing, capabilities of non-governmental buildings, number of their workers and experiences, budget in doing non-governmental tasks and the capabilities of these non-governmental organizations to face problems.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتذكر محمد عن عارف أن الهجرة الداخلية تقسم إلى أربعة أنماط منها الهجرة من الحضر إلى الريف وإن أهم العوامل الدافعة للهجرة الداخلية هى الهجرة للعمل أى انتقال الأفراد من مكان لأخر للبحث عن العمل أو لتغيير النشاط الاقتصادى أو للعمل فى مهنة جديدة أو لإنشاء أعمال جديدة فى المناطق المستحدثة وهى أكثر الدوافع شيوعا نظرا لارتباطها بالسعى وراء الرزق والتى قد تشمل انتقال الأسرة بأكملها إلى مكان العمل الجديد لرب الأسرة (محمد ، ١٩٨٥: ص١٠-١٢).

كما تعتبر الهجرة عاملا هاما من العوامل الموائمة بين الإنسان وموارد الثروة المحيطة به، فإذا شحت الثروة أو نضبت هاجر الإنسان إلى منطقة أخرى حيث الفرص الأفضل للعيش وبذلك انتشر الإنسان فى جميع المجتمعات الإنسانية وانتشرت معه الحضارات ولذا تعد الهجرة من أبرز الظواهر الاجتماعية التى عرفتها البشرية على مر التاريخ (البندارى ، ١٩٨٦: ص٩).

كما ترتبط حركة الهجرة وحجمها واتجاهاتها وخصائصها بعدة عوامل اقتصادية وأخرى طبيعية كالظروف القاسية التى يعمل من خلالها المهاجرين فى الحصول على معاشهم وقوتهم كالعمل فى الأراضى الجبلية والصخرية وقلة الأمطار وموجات البرد والصقيع. وهناك العوامل الاجتماعية بالإضافة إلى المؤسسات التربوية والصحية والثقافية والترويحية التى تعمل على تحقيق الاحتياجات المتزايدة للسكان فى التقدم والرقى الاجتماعى فضلا عن العوامل السياسية كالقوانين والتشريعات المتعلقة بترويج الأراضى والدخل القومى وتنظيم القوى العاملة والتصنيع وخطط ومشروعات التنمية فى الريف والبادية وتوزيع الاستثمارات والسياسات السكانية التى تؤثر فى إعادة توزيع السكان بقصد التوازن بين مختلف المناطق (القطب ، ١٩٨٦: ص٤).

ويشير السيد إلى أن اختلاف البيئات البشرية من حيث الأحوال المناخية والإمكانيات البيئية من القوى التى تدفع الإنسان إلى النزوح من إطار بيئى إلى أخر أكثر توافقا مع حاجاته الإنسانية ، فالجماعات البشرية لا تعرف السكون بقدر ما تعرف التطور والتغيير ، ففى أحدى تقارير منظمة الأغذية والزراعة ذكر أن انتقال الأيدى العاملة فى البلدان النامية له تأثيرات كثيرة على التنمية الزراعية ، مما يؤدى إلى زيادة مستوى الأجور وانخفاض مستوى الفقر ورفع مستوى الاستهلاك وتراكم رأس المال الريفى ، وفى المقابل يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الأيدى العاملة المتاحة (السيد ، ١٩٩١: ص٤).

ولما كانت الزيادة السكانية فى مصر تشكل ضغطا متزايدا على الموارد الأرضية يؤدى إلى اختلال التوازن بين الموارد الأرضية والبشرية ينتج عنه عجز متزايد فى إنتاج الغذاء ، لذا فقد اهتمت الدولة بمشروعات استصلاح الأراضى واستزراعها وتكوين مجتمعات جديدة عليها لتنمية الثروة والإنتاج والدخل وخلق مراكز لجذب السكان بهدف إعادة توزيعهم ومواجهة ضغطهم على الموارد المعيشية المحدودة ، فضلا عن إيجاد علاقات اجتماعية متطورة نتيجة للتطور فى نظم حيازة واستغلال الأراضى الجديدة (سيد وآخرون ، ١٩٩١: ص١).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الهجرة تؤدى إلى وجود بعض المشكلات من أهمها مشكلة التصحر والتى ترتبط ارتباطا وثيقا ببعض المشكلات البيئية المعاصرة مثل مشكلة التفجر السكانى وتضخم المدن والتلوث والجوع وسوء التغذية ، ويبذل العالم جهودا مضنية لاستغلال موارده وتنميتها لتلبية حاجات السكان المتزايدة مما يؤدى إلى استنزاف هذه الموارد ويُعرض الأرض إلى تدهور إنتاجيتها مع مرور الزمن (عبد القادر وأبو على ، ١٩٨٩: ص١٣).

ويشير أبو زناده إلى التصحر باعتباره من أكثر المشكلات البيئية الملحة على المستوى الدولى إذ يؤثر على حوالى سدس سكان العالم وعلى٧٠% من جملة الأراضى الجافة بما يعادل ربع المساحة الكلية للأراضى فى العالم. ويعتبر تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمشكلة التصحر من التعاريف الأكثر قبولا إذ ينص على أن التصحر هو "تدهور الأراضى فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق القاحلة شبه الرطبة الناجم بصفة أساسية عن الأثر السلبى للإنسان،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالتصحر إذن من فعل البشر كما أن الأرض لا تعنى فقط التربة وإنما تشمل أيضا الغطاء النباتى والموارد المائية" (أبو زناده ، ١٩٩٣: ص١).

ويشير صارينى إلى ما ذهبت إليه "راشيل كارسون" من خطورة استخدام المبيدات الكيماوية على صحة الإنسان وسلامة بيئته ، وربط "بول ارلخ" بين النمو المتعاظم للسكان ونقص الغذاء وتدهور البيئة (صارينى ، ١٩٩٣: ص٢)

ويرجع أبو العزائم عدم قدرة كثير من الدول النامية على زيادة إنتاجها الزراعى ليتلائم مع الزيادات السكانية المضطردة بها إلى عدم اهتمام هذه الدول بتنمية مواردها الطبيعية متمثلا فى ظهور مشاكل التصحر وتلويث المياه. فالتصحر يعتبر نتيجة حتمية لتسارع الإنسان غير الطبيعى للاستغلال البيئى للأرض والمياه والغابات وغيرها من موارد طبيعية مما ينعكس أثره فى تدهور إنتاجية الأرض لدرجة بوارها ، وهو أحد النتائج المترتبة على الإدارة السيئة للموارد الطبيعية. ويشير أبو العزائم إلى أهداف استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر خلال التسعينيات بالعمل على تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة والمحافظة على البيئة من خلال تنمية الموارد البشرية والطبيعية وصيانتها ومقاومة التصحر ومكافحة التلوث البيئى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوسع الزراعى الأفقى باستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة (أبو العزائم ، ١٩٩٣: ص٢).

كما ساد فى الكتابات الحديثة ما يشير إلى أن الفقر هو من أشد الأخطار التى تهدد الموارد الطبيعية وتتسبب فى تدهورها واستنزافها إذ أن هناك تناقضا أساسيا قائما بين الفقر والمحافظة على الموارد ، وقد أقرت الاتفاقيات الدولية لمكافحة التصحر عام ١٩٩٤ هذه الحقيقة عندما رأت فى أكثر من موضع ضرورة تكامل سياسات مكافحة التصحر مع سياسات محاربة الفقر (كشك ، ١٩٩٩: ص٩).

المشكلة البحثية وأهميتها

رغم وفرة الدراسات التى تناولت بالشرح والتحليل الأنماط المختلفة للهجرة الداخلية إلا أن هذه الدراسات قد ركزت على نمط الهجرة من الريف إلى الحضر أو ركزت على نمط الهجرة الخارجية للعمالة الزراعية ، أما الدراسات التى تناولت الهجرة الداخلية من الحضر إلى الريف والتى أمكن الإطلاع عليها فكانت قليلة جدا مثل دراسة سيد ومصطفى والتى تناولت ظاهرة الهجرة العكسية إلى الريف (سيد ومصطفى ، ١٩٩٠: ص٢).

ولم يتاح للباحث إمكانية الإطلاع على دراسات تتناول أثر الهجرة إلى الريف فى الحد من ظاهرة التصحر فمن المعروف أن للهجرة آثارها على الهيكل الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسكانى للمجتمع ، ولها أيضا تأثيراتها المحتملة على ما هو متاح من خدمات ومرافق وبنية أساسية مما قد يكون له أكبر الأثر فى نشوء أو ازدياد مشكلة التصحر ، ولذا بات من الأهمية دراسة هذه الظاهرة بشئ من التفصيل بغية الاستفادة من نتائج الدراسات فى رسم الخطط والبرامج المتصلة بعلاج المشكلات الناجمة عنها وأهمها اختلال التوازن بين إنتاج الأرض الزراعية وإمكانيات المرافق والبنية الأساسية المتاحة والتزايد المستمر فى السكان كنتيجة للهجرة إلى واحة الفرافرة بمحافظة الوادى الجديد محل هذه الدراسة. لذلك كانت هناك حاجة ماسة لإجراء هذه الدراسة للتعرف على أهم خصائص المهاجرين من الحضر إلى واحة الفرافرة وأثر هذا النمط من الهجرة على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للسكان الأصليين للمنطقة وما يمكن أن ينجم عنها من مشكلات تسبب نشوء أو ازدياد مشكلة التصحر لديهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهداف الدراسة

استهدفت هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على بعض الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين من سكان واحة الفرافرة.

٢- التعرف على أثر الهجرة الوافدة للمنطقة على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لسكان المنطقة الأصليين ، وأثرها فى نشوء أو ازدياد بعض جوانب مشكلة التصحر.

٣- التعرف على أهم المتغيرات المستقلة المدروسة المحددة لدرجة تأثير الهجرة الوافدة على سلوكيات السكان المحليين فى مكافحة التصحر بمجتمع الدراسة.

٤- التعرف على الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية فى تفسير التباين الكلى لدرجة تأثير الهجرة الوافدة على سلوك السكان المحليين فى مكافحة التصحر.

الإطار النظرى والدراسات السابقة

ينظر معظم العلماء فى ميادين العلوم الاجتماعية إلى الهجرة على أنها مشكلة ديموجرافية تؤثر فى حجم السكان فى المجتمعات المصدرة والمستقبلة ، وهى مشكلة اقتصادية حيث أن حركة السكان تؤثر فى عدم التوازن الاقتصادى (القوى العاملة ، والبطالة ، والضغط على الموارد) وتلعب شخصية المهاجر وثقافته دورا فى التفاعل مع المجتمعات الجديدة ، وهناك محاولات نظرية لتفسير الهجرة الداخلية ومنها الهجرة والطبقة الاجتماعية حيث ربطت الهجرة بالطبقة الاجتماعية ، وأشارت إلى أن الأشخاص فى الطبقات الاجتماعية العليا الذين يسعون وراء وظائف أفضل يقطعون مسافات أطول للحصول على هذه الوظائف أكثر من الأشخاص فى الطبقات الوسطى والدنيا الذين يتسمون بانخفاض مستوى الطموح لديهم للبحث عن فرص عمل عادية غالبا ما يجدونها فى الأماكن القريبة. كما أن هناك من ربط بين الهجرة والتوزيع السكانى ، ويتضمن هذا الاتجاه الرأى القائل بأن الهجرة عنصر ضرورى فى إعادة توزيع السكان. وهناك من ربط بين الهجرة والتكيف الاجتماعى ، فقد رأى بعض العلماء أن مشكلة التكيف تقل حدتها إذا كان التركيب الاجتماعى للمجتمع المصدر مماثلا للتركيب الاجتماعى للمجتمع المستقبل، كما وجد بعض العلماء علاقة بين الهجرة والتركيب السكانى ، فقد أتضح أن هناك علاقة بين الهجرة والسن إذ ثبت من الدراسات أن الأفراد فى سن العشرين والثلاثين يهاجرون فى العادة أكثر من فئات السن الأخرى لكونهم قادرين على تحمل أعباء السفر ومشقات التكيف مع الأوضاع الجديدة التى يهاجرون إليها. أما من حيث الجنس فقد أتضح من الدراسات أنه كلما زادت المسافة بين مكانى الهجرة زادت نسبة المهاجرين الذكور ، وبذا تصبح نسبة النوع فى البلد المهاجر إليه فى صالح الذكور ، وبالنسبة للحالة الاجتماعية ترتفع معدلات الهجرة بين غير المتزوجين نظرا لما تفرضه على أصحابها من أعباء مالية ونفسية حتى يتوافر الاستقرار فى المكان المهاجر إليه وهو أمر أيسر على غير المتزوجين ، والهجرة كعملية تجتذب فئات المتعلمين أكثر من غيرهم ويكون دافع الهجرة هو الطرد كالجفاف وقله الموارد وتعرض المحاصيل للأمراض وضعف الإنتاج الزراعى وطبيعة فرص العمل والمزايا التى تجذب هذه الفئات دون غيرهم (القطب ، ١٩٨٦: ص١٠-١٢).

أما عن أسباب ودوافع الهجرة فتشير معظم الدراسات التى أجريت على المهاجرين أن هناك عديدا من الدوافع ، ومنها الدافع الاقتصادى ويتمثل هذا الدافع فى نقص أجور العمال الزراعيين وانخفاض مستوى المعيشة ، ومنها الدافع الاجتماعى وهو شعور بعض السكان بعدم الرضا عن الحياة الاجتماعية فى مناطقهم وهذا ما يشجعهم على الهجرة سعيا وراء السكن الصحى

والأجور المرتفعة والخدمات المتوفرة ، وهناك الدافع النفسى وهو محاولة لإرضاء أحلام المهاجر خاصة إذا كان واسع الطموح يرغب فى تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أما الدافع السياسى أو الدينى والذى يتمثل فى الاضطهاد الدينى أو السياسى فقد يؤدى إلى الهجرة لكثير من الناس (الغائدى ، ١٩٩٢: ص١٨٩).

ويتمثل الجانب الإيجابى فى عملية الهجرة الداخلية فى إعادة التوازن الثقافى للمجتمع ، وتقليص الفوارق فى العادات والتقاليد ، وإعادة التوازن الديموجرافى والاقتصادى فى المجتمع الواحد ، وتحسين ظروف المهاجرين وأسرهم نسبيا ورفع أجور العمال الزراعيين ، وتحسين مستواهم المعيشى ، وتحسين الوضع المهنى والمعرفى لكثير من المهاجرين. أما الجانب السلبى فيتمثل فى استنزاف قوة العمل الزراعية ، وتأنيث الأسرة بسبب هجرة الزوج بما يعنيه ذلك من نتائج سلبية على وضع الأسرة ككل ، وارتفاع تكلفة إنتاج المواد الغذائية الزراعية مما يترتب عليه غلاء تكلفة المعيشة ، وإحداث خلل ديموجرافى فى بنية الهرم الاجتماعى (الزعبى ، ١٩٩٤: ص١٥٨).

وقد استعرض على (١٩٩٥: ص٢٤) العديد من الدراسات التى تناولت هجرة العمالة الزراعية إلى الدول العربية ومنها دراسة صابر ورؤوف (١٩٨٢)، الديب (١٩٨٤)، السقا (١٩٨٤)، عبد المعطى (١٩٨٤)، كمال (١٩٨٤)، الأهوانى (١٩٨٤)، الخولى (١٩٨٥)، أمين وعونى (١٩٨٥)، مرقس (١٩٨٥)، البندارى (١٩٨٦)، كريم (١٩٨٦)، الخواجة (١٩٨٦)، شعراوى (١٩٨٦)، الصهبان (١٩٨٨)، عبد القادر (١٩٨٩). كما استعرضت القصاص (١٩٨٨: ص٤٤) بعض أثار الهجرة على البيئة فى الريف المصرى من خلال استعراض العديد من الدراسات منها دراسة إبراهيم (١٩٩٠)، عبد الحميد (١٩٩١).

وقد تبين من الدراسات السابقة المشار إليها أن للهجرة بأنواعها أثر فى ازدياد دخل المهاجرين وحراكه المهنى ، والمساعدة على انتشار أنماط استهلاكية جديدة مع ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية جديدة على القرية المصرية ، مع تغير الأدوار التقليدية للمرأة الريفية وحدوث خلل فى بعض وظائف الأسرة الريفية خاصة التنشئة الاجتماعية ، وارتفاع أجور العمالة الزراعية وبالتالى ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى مع حدوث تحولات فى التركيب المحصولى لصالح الحاصلات ذات القيمة النقدية المرتفعة مثل الخضر والفاكهة .. والتخفيف من حدة البطالة فى الأجل القصير ، وإذا نظرنا إلى البعد البيئى فسنجد إنه كلما زادت معدلات استهلاك الأفراد كلما زاد الضغط على الموارد المحدودة وتدهور الموارد الطبيعية.

أما التصحر فيعتبر إفقارا للنظام البيئى نتيجة الإخلال بالتوازن البيئى ، ويحدث فى المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة نتيجة للجفاف المصاحب لممارسات الإنسان الخاطئة أثناء استخداماته للأرض ، وهذا يعنى أن التصحر يحدث داخل الصحارى الطبيعية وخارجها (عبد القادر وأبو على ، ١٩٨٩: ص١٩). كما أوردت الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ تعريفا للتصحر يقول بأن "التصحر هو انخفاض وتحطيم للقدرة الاحتمالية البيولوجية للأرض ، والتى تؤدى فى النهاية إلى ظهور سمات وظروف الصحراء" ، إذ أنه مظهر للتدهور العام فى النظم البيئية فى شكل نقص أو تدمير للاحتمال البيولوجى ، مما يعنى انخفاض الإنتاج النباتى والحيوانى الموجه للاستخدامات المتعددة ، وفى نفس الوقت التى تعتبر فيه زيادة الإنتاجية أمرا ضروريا لإشباع الحاجات المتزايدة للسكان المتطلعين إلى التنمية ، وفى إطار دراسات التصحر لمنظمة اليونسكو ١٩٨٣ كان تعريف التصحر بأنه "مجموعة الفعال التى تترجم فى شكل انخفاض ذى شدة متفاوتة – فى الغطاء النباتى – يؤدى إلى اتساع مظاهر التصحر فى مناطق لم تكن توجد بها من قبل هذه المظاهر والسمات ، وفى محاولة للتمييز بين الصحراء ، والجفاف ، والتصحر أشار البنك الدولى عام ١٩٨٤ إلى إن الجفاف هو أمر خطير فى ذاته ولكنه وقتى ، فمع سقوط المطر تجد الأرض خصوبتها الأصلية قد عادت إليها وفيما يتعلق بالتصحر فأنه على العكس لا يمكن للأمطار أن تعيد للأرض خصوبتها. وأخيرا فقد ذهبت اللجنة العلمية للبيئة والتنمية (C.M.E.D 1988) إلى أن